تحليل مؤشرات الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٤م – ٢٠١٦م

م. خطاب عمران صالح
جامعة تكريت / كلية التربية الاساسية
khatabomran@yahoo.com
07706686866

أ.د كمال الدين محمد عثمان
جامعة النيلين / كلية الدراسات الاقتصادية
kamal1968@yahoo.com
0024991101035

المستخلص:

يهدف بحثنا هذا إلى تحليل مؤشرات الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٤م -٢٠١٦م، ومحاولة تحليل اتجاهات الصادرات والواردات العراقية خلال مدة الدراسة، إضافة إلى اقتراح الحلول الممكنة للعمل على دعم القطاعات الإنتاجية للمساهمة في تقليل الواردات وزيادة الصادرات. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الإحصائيات الخاصة بصادرات وواردات العراق، أظهر البحث انخفاض مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من (٦٦%) عام ٢٠٠٤م إلى (٢٠%) عام ٢٠١٦م، كما اظهر البحث انخفاض مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٥٥%) عام ٢٠٠٤م الى (٢٤%) عام ٢٠١٦م، واخيراً اظهر البحث انخفاض نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٢٢%) عام ٢٠٠٤م الى (٤٥%) عام ٢٠١٦م. اقترح البحث عدد من التوصيات أهمها إنعاش قطاع الصناعة التحويلية بهدف تقليل الواردات وزيادة الصادرات، وزيادة حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء من المحاصيل الزراعية والغذائية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، صادرات العراق النفطية، الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي.

Abstract :

This research aims to analyze the indicators of commercial exposure in the Iraqi economy during the period 2004 to 2016, and try to analyze the trends of Iraqi exports and imports during the study period, in addition to suggesting possible solutions to work to support the productive sectors to contribute to reduce imports and increase exports. The research depends on the analytical descriptive approach based on the analysis of statistics on Iraq's exports and imports. The research showed that the ratio of imports to GDP dropped from 66% in 2004 to 20% in 2016. The study also showed that the ratio of exports to GDP declined from 55% in 2004 to 24% in 2016. Finally, the research showed that the ratio of foreign trade to GDP decreased from 122% in 2004 to 45% 2016. The study suggested a number of recommendations, the most important of which is the revitalization of the manufacturing sector in order to reduce imports and increase exports, and increase the volume of support provided to the agricultural sector to achieve sufficient agricultural and food crops.

Keywords: Foreign Trade, Iraq's Oil Exports, Commercial Exposure in the Iraqi Economy.

المقدمة :

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الحيوية سواءً كان ذلك في بلد متقدم أو نامي، حيث تقوم التجارة الخارجية بربط اقتصادات البلدان بعضها ببعض، والمساعدة على توسيع القدرة التسويقية للدول عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات هذه الدول، كما تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان من خلال توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار، وتخفيض تكاليف الموارد الانتاجية بشكل عام. كما تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً رئيسياً على قدرة الدولة الانتاجية والتسويقية والتنافسية في الاسواق الدولية، ولك لارتباط التجارة الخارجية بدرجة التطور الانتاجي والتسويقي السائد في الدولة، وتنعكس القدرات التصديرية ايجابياً على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وميزانها التجاري. كما ترتبط التجارة الخارجية بعملية التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع في مستويات الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، سواءً في الصادرات او الواردات، كما تستهدف التنمية الاقتصادية ضمن اهدافها زيادة انتاج السلع والخدمات وزيادة القدرات التصديرية وهو ما يصب في جوهر التجارة الخارجية.

أولاً: منهجية البحث

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في دراسته لتطورات التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي، ومحاولة تحليل اتجاهات الصادرات والواردات العراقية خلال مدة الدراسة، اضافة الى تحديد درجة الانكشاف التجاري التي يقع الاقتصاد العراقي ضمنها وتقديم الحلول والمقترحات للحد منها.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام في تكوين أجمالي الصادرات، الأمر الذي عرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة في عندما انخفضت أسعار النفط على المستوى العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠١٤م.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام خلال مدة البحث.
٢. دراسة تطورات الصادرات والواردات وتركيبتها النوعية.
٣. تحيد درجة الانكشاف التجاري التي يقع العراق في ضمنها.
٤. اقتراح الحلول الممكنة والعاجلة ووضعها أمام الدولة العراقية للتقليل من درجة الانكشاف التجاري وتحقيق التنويع الاقتصادي.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن إيرادات تصدير النفط تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات، الأمر الذي عرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة عند انخفاض أسعار النفط، مما يتطلب تبني استراتيجية تنويع اقتصادي تهدف إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية لتخفيض الواردات وزيادة الصادرات وتنويعها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات الإحصائية والمؤشرات المالية والاقتصادية بهدف الحصول على النتائج وتحليلها اقتصادياً.

ثانياً: الهيكل السلعي لتجارة العراق الخارجية

يتمتع قطاع التجارة الخارجية بأهمية اقتصادية كبرى لأي اقتصاد، وبالنسبة للاقتصاد العراقي، وفي ظل اعتماد العراق على صادرات النفط فإن التجارة الخارجية تعتبر من اولويات الاقتصاد العراقي في تأمين مصادره من النقد الاجنبي، وتوفير احتياجاته من السلع والخدمات الاجنبية المختلفة، وقد لاحظنا التدهور الكبير الذي لحق بالناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الحظر الاقتصادي خلال المدة ١٩٩٠م-٢٠٠٣م، حيث منع العراق من تصدير النفط واستيراد كافة السلع والخدمات، فكان من نتائج ذلك تدهور الاوضاع المعيشية للسكان، وتراجع كبير في كافة المؤشرات الاقتصادية. عند تحليل هيكل الصادرات العراقية الكلية، نجد ان الصادرات النفطية تشكل معظم الصادرات الكلية، بمعنى أن الميزان التجاري يتسم بالفائض مع الصادرات النفطية لكنه يكون في حالة عجز بدون الصادرات النفطية، والسبب في ذلك يعود الى أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يعتمد اعتماداً شديداً على صادرات النفط، بينما تتضاءل نسب صادرات السلع غير النفطية، الأمر الي يؤشر على تدهور انتاجية القطاعين الصناعي والزراعي، بالإضافة الى ضعف القدرات التنافسية للسلع العراقية.

وقد شهدت التجارة الخارجية في العراق تطوراً خلال المدة ٢٠٠٤م – ٢٠١٦م في قيمة التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي كما موضح في الجدول (١):

جدول (١) تطور التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤م -٢٠١٦م)
(مليار دولار)

السنة	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية	الفائض في الميزان التجاري	الميزان التجاري (نسبة تغطية الصادرات للواردات%)
٢٠٠٤	٢٧.٨٧٥	٢١.٣٠٢	٤٩.١٥٩	٦.٥٥٥	١٣٠
٢٠٠٥	٢٣.٦٩٧	٢٣.٥٣٢	٤٧.٢٢٩	١.٦٥٠	١٠١
٢٠٠٦	٣٠.٥٢٨	٢٠.٨٩٢	٥١.٤٢١	٩.٦٣٧	١٤٦
٢٠٠٧	٣٩.٥٩٠	٢٠.١٣٢	٥٩.٧٢٢	١٩.٤٥٨	١٩٦
٢٠٠٨	٦٣.٧٢٦	٣٥.٤٩٧	٩٩.٢٢٣	٢٨.٢٢٩	١٧٩
٢٠٠٩	٣٩.٤٣٠	٣٨.٤٧٣	٧٧.٩٠٣	٠.٩٥٧	١٠٢
٢٠١٠	٥١.٧٦٣	٤٣.٩١٥	٩٥.٦٧٨	٧.٨٤٨	١١٧
٢٠١١	٧٩.٦٨٠	٤٠.٦٠٠	١٢٠.٢٨٠	٣٩.٠٨٠	١٩٦
٢٠١٢	٩١.١٧١	٥٠.٢٠٠	١٤٤.٣٧١	٣٤.٩٧١	١٨٧
٢٠١٣	٨٩.٧٦٤	٥٠.٠٠٠	١٣٩.٧٦٩	٣٩.٧٦٥	١٧٩
٢٠١٤	٨٣.٩٨٠	٤٥.٢٠٠	١٢٩.١٨٠	٣٨.٧٨٠	١٨٥
٢٠١٥	٤٣.٤٤١	٣٣.٢٠٠	٧٦.٦٤١	١٠.٢٤١	١٣٠
٢٠١٦	٤٣.٨٩٠	٣٨.٧١٣	٨٢.٦٠٣	٥.١٧٧	١١٣

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات ٢٠٠٤م-٢٠١٦م.

يتضح من بيانات الجدول (١) حدوث تطور في قيمة التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي، فقد ارتفعت قيمة تجارة العراق الخارجية من (٤٩.١٥٩) مليار دولار عام ٢٠٠٤م إلى (82.603) مليار دولار عام ٢٠١٦م، وكان من بين أهم العوامل التي أدت الى تطور هذا القطاع ونموه زيادة انتاج العراق وصادراته من النفط الخام، وما صاحبها من نمو الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع اسعاره، مما كان له أثر واضح في زيادة قيمة التجارة الخارجية للعراق. كما توضح البيانات الواردة في الجدول ذاته أن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد بلغت نسب مرتفعة خلال المدة ٢٠٠٤م-٢٠١٦م، فقد بلغت نسبة (١٣٠%) عام ٢٠٠٤م، استمرت بعدها بالارتفاع خلال الأعوام ما بين ٢٠٠٥م –٢٠٠٧م، لتبلغ أعلى مستوياتها في الأعوام ٢٠٠٧م-٢٠١١م على

التوالي عند نسبة (١٩٦%) إذ بلغت نسبة (٨٣%)، ثم بدأت بالارتفاع عام ٢٠٠٥م لتبلغ أعلى مستوياتها عام ٢٠٠٧م إذ بلغت نسبة (١٩٦%)، ثم شهدت موجات من الارتفاع والانخفاض النسبي خلال السنوات اللاحقة، وكانت أدنى نسبة لها عام ٢٠٠٥م حيث بلغت (١٠١%). إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تعد منخفضة في حال استبعاد الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية التي سنقوم بعرضها وتحليلها خلال الفقرات اللاحقة، الأمر الذي يبين أن الصادرات السلعية العراقية غير قادرة على تغطية الواردات السلعية والتي ترجع الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. تعكس مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) مدى التطور الحاصل في القاعدة الإنتاجية وتنوعها نظراً لأن مكونات كل من هذين المتغيرين تعد من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي، وإن تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يقتضي تحليل الهيكل السلعي للصادرات، والهيكل السلعي للواردات كلٌّ على حده.

١. هيكل الصادرات

تبين الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية للعراق أن صادرات العراق تتكون من مجموعتين رئيستين من الصادرات هما الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية، تمثل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الكلية العراقية، أما الصادرات الأخرى فتتكون من مجموعات مختلفة ولا تمثل الانسبة قليلة من القيمة الإجمالية للصادرات، ويظهر الجدول (٢) الاختلال الكبير في هيكل الصادرات العراقية الناجم عن تركزها في سلعة رئيسة واحدة هي (النفط الخام) فضلاً عن كونها تصدر بشكل خامات غير مكررة وبنسب عالية، والجدير بالذكر ان ارتفاع نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات الكلية يعتبر مؤشر على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات الى مستويات قياسية، حيث شكلت الصادرات النفطية نسب سنوية تراوحت بين (٦٢.١%) و (٩٩.٦%) من صادرات العراق الاجمالية خلال سنوات المدة ٢٠٠٤م-٢٠١٧م.

الجدول (٢) يوضح حجم الصادرات الاجمالية والصادرات النفطية، ونسب مساهمة صادرات النفط في اجمالي الصادرات العراقية خلال المدة ٢٠٠٤م-٢٠١٦م.

جدول (٢) الصادرات الاجمالية والصادرات النفطية للمدة (م٢٠٠٤-٢٠١٦م)

(مليار دولار)

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات النفطية	الصادرات النفطية الى الصادرات الإجمالية %
٢٠٠٤	٢٧.٨٧٥	١٧.٣٢٦	%٦٢.١
٢٠٠٥	٢٣.٦٩٨	٢٣.١٩٧	%٩٧.٨
٢٠٠٦	٣٠.٥٢٩	٢٩.٧٠٨	%٩٧.٣
٢٠٠٧	٣٩.٥٩٠	٣٧.٧٧١	%٩٥.٤
٢٠٠٨	٦٣.٧٢٦	٦١.٨٨٣	%٩٧.١
٢٠٠٩	٣٩.٤٣٠	٣٨.٩٦٤	%٩٨.١
٢٠١٠	٥١.٧٦٣	٥١.٤٥٣	%٩٩.٤
٢٠١١	٧٩.٦٨٠	٧٩.٤٠٧	%٩٩.٢
٢٠١٢	٩٤.١٧١	٩٣.٧٧٨	%٩٩.٦
٢٠١٣	٨٩.٧٦٩	٨٩.٣٤٩	%٩٩.٥
٢٠١٤	٨٣.٩٨٠	٨٣.٥٣٨	%٩٩.٤
٢٠١٥	٤٣.٤٤١	٤٣.٠٥٨	%٩٩.١
٢٠١٦	٤٣.٨٩٠	٤٣.٧٥٣	%٩٩.٦

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات ٢٠٠٤م-٢٠١٦م.

يتضح من بيانات الجدول (٢) ارتفاع نسبة صادرات النفط الخام العراقي الى الصادرات الاجمالية خلال المدة ٢٠٠٤م-٢٠١٧م، حيث ارتفعت هذه النسبة من (٦٢.١%) عام ٢٠٠٤م الى (٩٧.٨%) عام ٢٠٠٥م، لتتراوح بين (٩٥.٤%) و (٩٩.٦%) خلال سنوات المدة٢٠٠٦م٢٠١٦م.يظهر مما تقدم أن الاقتصاد العراقي مرتبط وبدرجة كبيرة جداً بالقطاع

النفطي الذي أصبح المحرك الاساسي للاقتصاد العراقي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على الصادرات النفطية في توفير العملات الصعبة، وها المؤشر يشير الى مشاكل اقتصادية متعددة، اهمها تدهور الهيكل الانتاجي في القطاعات الاقتصادية الاساسية الاخرى وهي القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، بالإضافة الى اعتماد الموازنة العامة للدولة والنظام النقدي في البلاد على العملات الصعبة التي تخلقها عمليات تصدير النفط وحدها، وفي ظل عدم استقرار اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية واجه الاقتصاد العراقي ازمة اقتصادية خانقة عندما انخفضت اسعار النفط من منتصف عام ٢٠١٤م.

٢. هيكل الواردات

يمثل هيكل الاستيرادات مقياساً لدرجة التطور الاقتصادي الذي وصل اليه البلد، حيث انه يعكس الى حد كبير التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة في البلد، كما يبين درجة التطور في مجالات الصناعة والزراعة، اضافة الى مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان. ويمكن تحليل على هيكل الواردات في العراق من خلال الجدول (٣) الذي يبين أهم السلع المستوردة في العراق خلال المدة ٢٠٠٤م-٢٠١٧م:

جدول (٣) هيكل الواردات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة (٢٠٠٤م-٢٠١٧م) (مليار دولار)

الواردات / السنة	اجمالي الواردات	مواد غذائية ومشروبات	مواد خام غير غذائية	وقود معدني وزيوت تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيمياوية	سلع مصنوعة مصنفة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنفة
2004	21.3	1.0	0.3	2.2	1.3	1.4	1.7	9.2	3.4	0.8
	%	4.8	1.5	10.4	6.2	6.5	7.9	43.2	15.9	3.7
2005	23.5	1.1	0.4	2.3	1.5	1.7	1.9	10.2	3.7	0.7
	%	4.7	1.7	9.8	6.4	7.3	8.1	43.5	15.8	3.0
2006	20.8	0.9	0.3	2.1	1.3	1.6	1.7	9.0	15.8	2.9
	%	4.4	1.5	10	6.3	7.7	8.2	43.2	3.1	0.5
2007	20.1	1.2	0.4	1.9	1.2	1.5	2.2	7.8	3.1	0.5
	%	5.9	2.0	9.8	5.9	7.8	10.9	38.9	15.4	2.8
2008	35.4	1.3	0.5	3.2	2.2	2.1	4.0	13.5	5.6	1.0
	%	3.7	1.4	9.1	6.2	5.9	11.2	38.1	15.8	2.7
2009	38.4	2.5	0.7	3.7	2.2	2.1	4.5	14.7	6.0	1.1
	%	5.6	1.8	9.6	5.7	5.4	11.7	38.2	15.6	2.9
2010	43.9	2.7	0.8	4.1	2.6	2.9	5.0	16.9	6.8	1.2
	%	6.1	1.8	9.3	5.9	6.6	11.3	38.4	15.4	2.7
2011	40.6	3.1	0.6	4.6	3.0	3.2	4.4	12.9	7.5	1.3
	%	7.6	1.4	11.3	7.3	7.8	10.8	31.7	18.4	3.2
2012	50.2	3.7	1.1	5.2	3.5	3.5	6.1	16.6	8.9	1.6
	%	7.3	2.1	10.3	7.0	7.7	12.1	33.0	17.7	3.1
2013	50.0	3.1	1.0	5.8	3.7	3.9	5.7	16.8	8.3	1.7
	%	6.2	2.0	11.6	7.4	7.8	11.4	33.6	16.6	3.4
2014	45.2	3.6	0.9	5.2	3.4	3.5	6.0	14.2	7.7	1.5
	%	7.9	2.0	11.5	7.5	7.7	13.2	31.4	17.0	3.3
2015	33.4	2.6	0.7	3.8	2.4	2.6	4.5	10.6	5.1	1.1
	%	7.8	2.0	11.4	7.2	7.8	13.5	31.9	15.3	3.3
2016	34.2	2.3	0.6	3.3	2.2	2.3	3.9	13.2	5.4	1
	%	6.7	1.7	9.6	6.4	6.7	11.4	38.5	15.7	2.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات ٢٠٠٤م – ٢٠١٦م.

من خلال البيانات الواردة في الجدول (٣) تتضح لنا الأهمية النسبية التي حظيت بها الآلات ومعدات النقل من بين مجمل الواردات العراقية خلال المدة ٢٠٠٤م – ٢٠١٦م، فقد بلغت قيمتها (٩.٢) مليار دولار أي نسبة (٤٣.٢%) من اجمالي الواردات لعام ٢٠٠٤م، انخفضت الاهمية النسبية لها البند خلال السنوات اللاحقة لتتراوح بين (٣١.٣%) و (٣٤.٥%) من اجمالي الواردات، الا ان قيمة ها البند استمرت بالتزايد خلال الاعوام ٢٠٠٥م – ٢٠١٣م حيث ازدادت من (٩) مليار دولار عام ٢٠٠٥م الى (١٦.٨) مليار دولار عام ٢٠١٣م، وقد انخفضت واردات ها البند منذ عام ٢٠١٤م لتسجل (١٤.٢)، (١٠.٦)، ()، () مليار دولار خلال الاعوام ٢٠١٤م-٢٠١٥م، الا انها عاودت الارتفاع لتسجل (٣٨.٥%) خلال عام ٢٠١٦م.

وبالرغم من تراجع نسبة الواردات من الآلات ومعدات النقل في الاعوام ٢٠١٤م-٢٠١٥م-٢٠١٦م، فإنها حافظت على المركز الأول من إجمالي الواردات، وهذا إنما يدل على عدم خضوع عمليات الاستيراد لحاجات ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي، ويعود السبب وراء ارتفاع نسبة هذا البند الى الواردات الكلية الى انخفاض نسب الرسوم الكمركية المفروضة على هذا البند خلال المدة المذكورة، مما شجع الافراد والشركات على شرائها، ومن ناحية اخرى فأنه مؤشر على ضعف قطاع الصناعة التحويلية العراقية في مجال تجميع وتصنيع سلع هذا البند، والاقتصار على الصناعات الاستهلاكية والغذائية البسيطة.

اما البند الثاني من حيث الأهمية النسبية في هيكل الواردات العراقية، فهو بند الوقود وزيوت التشحيم، وجميع سلع هذا البند هي عبارة عن منتجات بترولية مكررة، تدخل العراق لتلبية الطلب المتنامي على المشتقات النفطية، ومعظم هذه المشتقات هي البنزين، زيت الغاز، الكيروسين وزيوت المحركات.

تراوحت قيمة الواردات السنوية من هذا البند بين (٩) و (١١.٦) مليار دولار خلال سنوات المدة ٢٠٠٤م – ٢٠١٦م، وهي قيمة كبيرة جداً بالنسبة لبلد يعتبر خامس أكبر منتج ومُصدر رئيسي للبترول الخام على المستوى العالمي، كما ان ارتفاع قيمة واردات هذا البند تعكس الطلب المتزايد على المشتقات النفطية نتيجة للأعداد الكبيرة من الآلات والمعدات والسيارات التي دخلت العراق منذ عام ٢٠٠٣م، كما تعكس عجز قطاع تكرير النفط عن تكرير النفط العراقي لتلبية الطلب المحلي المتزايد نتيجة للأضرار التي لحقت بمصافي التكرير من حرب الخليج عام ١٩٩١م مروراً بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م واخيراً حرب داعش التي اندلعت منذ منتصف عام ٢٠١٤م ، حيث دُمر ونَهب بسببها اكبر مصافي العراق في مدينة بيجي شمال بغداد. وبالنسبة للسلع الاستهلاكية فهي وبشكل عام مجتمعة تأخذ حيزاً كبيراً من هيكل الواردات العراقية، لأسباب تتعلق بوفرة الدولار الامريكي في الاسواق العراقية، والارتفاع النسبي لأسعار صرف الدينار العراقي امام العملات الاجنبية، مما جعل اسعار السلع الاستهلاكية الاجنبية تبدو منخفضة الثمن قياساً بالعملة المحلية، الامر الذي دفع اخيراً الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى السكان، وأدى الى ازاحة قطاع الصناعة التحويلية من الاسواق المحلية بسبب ارتفاع القدرة التنافسية للسلع الاجنبية.

ثالثاً: درجة الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي

تعتبر مؤشرات الانكشاف التجاري من المقاييس التي تقيس درجة التبعية الاقتصادية للدولة بالعالم الخارجي، وتعد ظاهرة التبعية الاقتصادية وثيقة الصلة بموضوع التبعية للاقتصادات الرأسمالية، والمقصود بالتبعية من هذا المنظور تلك الحالة التي نشأت من عملية تاريخية تم بمقتضاها الحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، مما ادى الى هيمنة الاقتصادات الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسية على مصير الدول النامية، وذلك من خلال تسخير موارد الدول النامية خدمةً لمصالح الدول الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسية، في اطار

استراتيجية عالمية للحفاظ على مصالح النظام الرأسمالي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع احتفاظ الدول النامية بنصيب متدني من التقسيم الدولي للعمل.

وهنالك مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة التبعية التجارية للخارج، منها مؤشرات الانكشاف التجاري، مؤشرات الاستثمارات الخارجية ومؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي، وبالنظر الى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، سوف نستخدم مؤشرات الانكشاف التجاري لقياس درجة تبعية هذا الاقتصاد الى الخارج، وفيما يلي المعادلات الخاصة بحساب هذه المؤشرات:

١. نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي = قيمة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي.
٢. نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي= قيمة الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي.
٣. نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي= قيمة التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الاجمالي.

سوف نقوم باستخراج قيم هذه المؤشرات الثلاثة في العراق خلال المدة ٢٠٠٤م – ٢٠١٧م للوقوف على درجة الانكشاف التجاري التيس تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة.

تأتي نتائج هذه المؤشرات على شكل نسب مئوية، وكلما زاد\ت قيمة هذه النسب تزداد درجة الانكشاف التجاري للدولة محل الدراسة على العالم الخارجي والعكس صحيح، وفيما يلي توضيح للمختصرات التي سترد في الجدول التالي وهي كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي = GDP

الصادرات = X

الواردات = M

إجمالي التجارة الخارجية = T

ويعد العراق كغيره من اقتصادات الدول النامية اقتصاداً منكشفاً على العالم الخارجي، إذ تؤدي فيه التجارة الخارجية دوراً فعالاً على مستوى الفعاليات الاقتصادية، فبعد عام ٢٠٠٣ شهد الاقتصاد العراقي انكشافاً كبيراً على العالم الخارجي وباتت السلع والخدمات تدخل الى العراق دون قيد أو شرط وأصبح الاقتصاد العراقي منكشفاً على العالم الخارجي ويظهر ذلك من خلال الجدول الاتي:

جدول (٤)
مؤشرات الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤م-٢٠١٦م)
(مليار دولار)

السنوات	GDP	X	M	X+M	X/GDP %	M/GDP %	T/GDP %
٢٠٠٤	٣١.٩٧٢	27.875	١٧.٣٢٦	39.112	٥٥	٦٦	١٢٢
٢٠٠٥	٤٢.٦٦٦	٢٣.٦٩٨	٢٣.١٩٧	47.229	٥٥	٥٥	١١٠
٢٠٠٦	٥١.٥٧٧	٣٠.٥٢٩	٢٩.٧٠٨	51.420	٥٩	٤٠	٩٩
٢٠٠٧	٧٧.٢٩٥	٣٩.٥٩٠	٣٧.٧٧١	59.722	٥١	٢٦	٧٧
٢٠٠٨	١٠٧.٦٧٢	٦٣.٧٢٦	٦١.٨٨٣	99.223	٥٩	٣٢	٩٢
٢٠٠٩	٩٧.٣٠٢	٣٩.٤٣٠	٣٨.٩٦٤	77.864	٤٠	٣٩	٨٠
٢٠١٠	١٢١.٣٣٥	٥١.٧٦٣	٥١.٤٥٣	95.679	٤٢	٣٦	٧٨
٢٠١١	١٨٥.٧٠٠	٧٩.٦٨٠	٧٩.٤٠٧	120.300	٤٢	٢١	٦٤
٢٠١٢	٢١٨.٠٠٠	٩٤.١٧١	٩٣.٧٧٨	144.400	٤٣	٢٣	٦٦
٢٠١٣	232.504	٨٩.٧٦٩	٨٩.٣٤٩	139.800	٣٨	٢١	٦٠
٢٠١٤	223.499	٨٣.٩٨٠	٨٣.٥٣٨	129.200	٣٧	٢٠	٥٧
٢٠١٥	179.667	٤٣.٤٤١	٤٣.٠٥٨	76. 600	٢٤	١٨	٤٢
٢٠١٦	163.802	40.759	34.280	75.039	٢٤	٢٠	٤٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة ٢٠٠٤م ـ ٢٠١٦م.

وفيما يلي تحليل لبيانات الجدول (٤):

١. نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يتضح من بيانات الجدول (٤) أن مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اتجه للانخفاض منذ عام ٢٠٠٤م، حيث انخفض من نسبة (٦٦%) عام ٢٠٠٤م إلى نسبة (٥٥%) عام ٢٠٠٥م، ثم انخفض إلى (٤٠%) عام ٢٠٠٦م، ليمر بمرحلة من الانحدار المستمر حتى عام ٢٠١٥م، وتراوحت نسب هذا المؤشر بين (٣٩%) و (١٨%) خلال الأعوام ٢٠٠٧م ٢٠١٥م، علماً أن أدنى مستوى لهذا المؤشر سجل عند (١٨%) عام ٢٠١٥م، إن الانخفاض التدريجي الذي حدث لهذا المؤشر يمكن تفسيره أساساً بالنمو المستمر في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام المدة المذكورة، حيث أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام المذكورة كانت اكبر من نسب النمو في حجم الواردات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠٤م ـ ٢٠١٦م، ويمكن اعتبار انخفاض نسب هذا المؤشر من المؤشرات الايجابية على نمو الاقتصاد العراقي.

٢. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال بيانات الجدول (٤) نلاحظ أن مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد سجل أعلى نسبة عام ٢٠٠٦م عند (٥٩%)، وقد جاء ارتفاع نسبة هذا المؤشر نتيجة لزيادة حجم وقيمة صادرات النفط العراقية التي تشكل معظم الصادرات الكلية العراقية، وقد تراوحت نسب هذا المؤشر بين (٣٧%) و (٥٩%) خلال معظم سنوات المدة ٢٠٠٤م ٢٠١٧م، إلا أن عام ٢٠١٥م سجل انحداراً غير مسبوق في نسب هذا المؤشر حيث بلغت نسبته (٢٤%) فقط، والسبب في

انخفاض نسبة ه ذا المؤشر يعود إلى انخفاض قيمة صادرات النفط العراقية بسبب انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي منذ منتصف عام ٢٠١٤م، أما الأعوام ٢٠١٦م فقد سجلت نسب هذا المؤشر (24%) والسبب في التحسن النسبي لهذا المؤشر يعود إلى زيادة الكميات المصدرة من النفط العراقي خلال عام ٢٠١٦م.

٣. نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من نفس بيانات الجدول (٤) نلاحظ أن أعلى نسبة سجلتها التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (١٢٢%) عام ٢٠٠٤م، انخفضت بعدها تدريجياً وتراوحت بين (٤٢%) و (١١٠%) حلال المدة ٢٠٠٥م - ٢٠١٥م، ويعود سبب تراجع هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٥م إلى انخفاض قيمة التجارة الخارجية للعراق خلال عام نفس العام حيث بلغت (٧٦) مليار دولار، بعد أن سجلت (١٤٤) و (١٣٩) مليار دولار خلال الأعوام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م على التوالي، وتعود أسباب انخفاض القيمة الكلية لتجارة العراق الخارجية خلال عام ٢٠١٥م إلى الانخفاضات الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض قيمة صادرات العراق النفطية التي تتجاوز نسبتها (٩٦%) من صادرات العراق الكلية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القيمة الكلية لتجارة العراق الخارجية.

من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في العراق خلال المدة ٢٠٠٤م - ٢٠١٧م يتضح لنا ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي وتبعيته للخارج، كما يتضح لنا اعتماد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية في تلبية احتياجاته المختلفة، ونلاحظ الدور النسبي الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي، كل ذلك يعود إلى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، والمتمثل بالاعتماد الكبير على قطاع إنتاج وتصدير النفط الخام، مقابل انخفاض قيم ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، الأمر الذي يتطلب وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي تعمل على استثمار الإيرادات النفطية في تنشيط وتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومنها على وجة الخصوص القطاعين الصناعي والزراعي، لما لهما من أهمية في تنويع مصادر الإيرادات العامة، وتشغيل القوى العملة واستغلال الموارد الطبيعية، والعمل على تخفيض قيم وكميات الواردات الأجنبية من السلع الممكن تصنيعها محلياً، وأخيراً التقليل من الاعتماد على الواردات والحد من ارتفاع مؤشرات درجة الانكشاف التجاري.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١. انخفاض مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٤م، حيث انخفض من نسبة (٦٦%) عام ٢٠٠٤م إلى نسبة (٥٥%) عام ٢٠٠٥م، ثم انخفض إلى (٤٠%) عام ٢٠٠٦م، ليمر بمرحلة من الانحدار المستمر حتى عام ٢٠١٥م، وتراوحت نسب هذا المؤشر بين (٣٩%) و (١٨%) خلال الأعوام ٢٠٠٧م ٢٠١٥م، علماً أن أدنى مستوى لهذا المؤشر سجل عند (١٨%) عام ٢٠١٥م.

٢. مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد سجل أعلى نسبة عام ٢٠٠٦م عند (٥٩%)، وقد تراوحت نسب هذا المؤشر بين (٣٧%) و (٥٩%) خلال معظم سنوات المدة ٢٠٠٤م ٢٠١٦م.

٣. انخفاض نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٢٢%) عام ٢٠٠٤م الى نسبة (٤٥%) عام ٢٠١٦م،

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، نقترح اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة بهدف التقليل من الواردات وزيادة الصادرات من مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال القيام بالآتي:

١- إنعاش قطاع الصناعة التحويلية لرفع نسبة مساهمته في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي من خلال تنفيذ ما يلي:

أ. الاسراع بتطبيق قانون ضريبة كمركية كفء يضمن حماية المنتجين المحليين في المجالات الصناعية والزراعية من مخاطر الاغراق السلعي التي تتعرض لها الاسواق العراقية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان.

ب.دعم عمليات الاقراض العام والخاص للأنشطة الاستثمارية الصناعية، مع مراعاة تخفيض نسب الفائدة الى أقل ما يمكن بهدف التشجيع على اقامة الاستثمارات الصناعية وإنعاش القطاع الصناعي.

ج. اعتماد الية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة المشاريع الصناعية المختلطة، والاسراع في توفير القروض للاستثمارات الخاصة في هذا المجال بهدف إنعاش القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في تنمية وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي.

د. خلق طلب كبير على منتجات قطاع الصناعة التحويلية، عن طريق توجيه المشتريات الحكومية نحو السلع والخدمات محلية الصنع، مع ضمان تهيئة الظروف الاستثمارية والقانونية المناسبة امام القطاع الخاص لإقامة الاستثمارات اللازمة لذلك.

ه. العمل على جذب الاستثمارات الصناعية والايدي العاملة الأجنبية، وخصوصاً في مجالات صناعة السيارات والمعدات الزراعية والأجهزة المنزلية والأثاث، لما تتمتع به من طلب كبير ولما توفره من وظائف وعملات أجنبية.

و. تنفيذ حملات وطنية اعلامية سنوية لتعريف المجتمع بأهمية الصناعة الوطنية من الناحية الاقتصادية ودورها في توفير الوظائف والعملات الصعبة بما يخدم مصلحة البلد بهدف توجيه المواطنين نحو استهلاك المنتجات الوطنية.

٢- زيادة حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي عن طريق القيام بما يأتي:

أ.زيادة حجم الإنتاج الزراعي والحيواني عن طريق إقامة المشاريع المختلطة في مجال الإنتاج الزراعي، وخصوصاً في مجالات تربية الدواجن والمواشي والاسماك، وتصنيع وتعليب المنتجات الزراعية والحيوانية، بالإضافة الى صناعة الاسمدة والمبيدات الزراعية.

ب.زيادة الاستثمارات الزراعية عن طريق توفير القروض الميسرة للمستثمرين الزراعيين، وضمان تسويق محاصيلهم الاساسية إلى وزارة الزراعة.

ج. توفير واستخدام التقنيات الحديثة في مجالات البذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية لزيادة كفاءة الإنتاج.

د. توجيه استيرادات وزارة التجارة من المواد الغذائية نحو الانتاج المحلي حصراً، لاسيما في مجال محصولي الحنطة وقصب السكر والبنجر السكري والزيوت النباتية، حيث يتمتع العراق بميزة تنافسية في انتاج هذه المحاصيل، مما سيخلق طلب محلي كبير ويساعد على اقامة استثمارات زراعية وصناعية واسعة في هذا المجال، بالإضافة الى توفير العملات الصعبة.

ه. استقطاب الايادي العاملة الاجنبية الماهرة في مجالات الزراعة وخصوصاً من الدول ذات الكفاءة الزراعية وانخفاض تكلفة العمالة كالصين والهند وفيتنام، بهدف استثمار الاراضي الزراعية الشاسعة وتحقيق انتاج وطني يلبي الطلب المحلي، ويغذي الصناعات الغذائية بالمحاصيل الزراعية

الاولية ومنها الطماطم والبطاطا، الحنطة والشعير وقصب السكر والبنجر السكري وغيرها من المحاصيل الزراعية التي تدخل في الصناعات الغذائية.
و. صيانة وتوسيع شبكات الري القائمة والاستثمار في شبكات ري جديدة لتشجيع المزارعين على استثمار الاراضي الزراعية الغير مزروعة.
ز. توفير شبكة حماية وضمان اجتماعي للمزارعين، من خلال تأسيس صندوق تقاعدي زراعي يستقطع مبالغ شهرية او سنوية من المزارعين ويقدم رواتب أو مكافآت تقاعدية عند بلوغ سن التقاعد ووفقاً لأسس التقاعد والضمان الاجتماعي، بهدف التشجيع على مزاولة مهنة الزراعة والحد من هجرة المزارعين لمهنة الزراعة وتوجههم نحو الوظائف الحكومية لما تقدمة من مزايا في مجال الضمان الاجتماعي.

٣- زيادة مصادر الإيرادات العامة غير النفطية وتحديداً الضرائب والرسوم وإيرادات عقارات الدولة، بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لضمان تدفق مصادر مالية تقلل من حالات عجز الموازنة الذي يحدث نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

المصادر:

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠٠٤م.
٢. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠٠٥م.
٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠٠٦م.
٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠٠٧م.
٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠٠٨م.
٦. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠٠٩م.
٧. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٠م.
٨. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١١م.
٩. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٢م.
١٠. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٢م.
١١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٣م.
١٢. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٤م.
١٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٥م.
١٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام للمدة ٢٠١٦م.
١٥. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٤م.
١٦. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٤م.
١٧. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٥م.
١٨. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٦م.
١٩. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٧م.
٢٠. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٨م.
٢١. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠٠٩م.
٢٢. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١٠م.
٢٣. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١١م.
٢٤. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١٢م.
٢٥. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١٣م.
٢٦. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١٤م.
٢٧. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١٥م.
٢٨. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للعام ٢٠١٦م.
٢٩. رعد حسن الصرف، التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٤، ٢٠١٤م.
٣٠. سرمد عباس جواد، أثر العمليات الارهابية على القطاع النفطي في العراق، بحث مقدم الى وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٥.

٣١. عمر فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية فـي الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م.
٣٢. محمد سعيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ط٢، ٢٠١٢م.
٣٣. محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م٢٠٧.
٣٤. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الاعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠م.